



24-25 تموز 2019

مؤتمر نهر الحاصباني / الوزاني:
الحاجات والحقوق في ضوء متطلبات
التنمية والاتفاقيات الدولية

مؤتمر نهر الحاصباني / الوزاني: الحاجات والحقوق في ضوء متطلبات التنمية والاتفاقيات الدولية

24-25 تموز 2019



مؤسسة مياه
لبنان الجنوبي



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي مؤتمراً تحت عنوان: نهر الحاصباني/الوزاني: "الحاجات والحقوق في ضوء متطلبات التنمية والاتفاقيات الدولية، في أوتيل رمادا بلازا-الروشة".

حضر الافتتاح رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق د. عبد الحليم فضل الله، مدير عام مؤسسة مياه لبنان الجنوبي د. وسيم ضاهر، ممثلون عن السفارات والهيئات والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية العاملة في لبنان وعن الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية، عدد من الأساتذة في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة، رؤساء الاتحادات والبلديات والنقابات والمهن الحرة، والجمعيات والنخب والهيئات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والإعلامية، ممثلون عن الوزارات والمجالس والإدارات الرسمية وعدد من الشخصيات الأكاديمية والبحثية وخبراء التنمية.

افتتح المؤتمر بالنشيد الوطني اللبناني، وألقى د. فضل الله كلمة الافتتاح، فأوضح أن هذا المؤتمر يناقش حقوق لبنان في مياه نهر الحاصباني / الوزاني بوصفه أحد روافد نهر الأردن وجزءاً من حوضه، ويفتح الباب واسعاً أمام نقاش متشعب، يستحضر في آن معاً قضايا الصراع مع "إسرائيل" والتأخر التنموي ومشاكل البيئة والتحويلات المناخية. وأشار إلى أن حصة لبنان المقررة له من مياه الوزاني هي أقل من نصيب لبنان العادل، ولا تتناسب مع حاجات السكان ومتطلبات تنمية مناطقهم.

ورأى أن أي محاولة لتقدير حصة لبنان من مياه الحوض لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق الإضافية المترتبة على وجود خزان جوفي مشترك عابر للحدود الفلسطينية الأردنية، وحاجات لبنان التي حالت ظروف الاحتلال الطويل للمنطقة الحدودية دون تلبيتها، والتوازنات الجديدة التي أرسيتها المقاومة فمكنت لبنان أكثر من أي وقت مضى من حماية حقوقه المائية والجغرافية وثوراته الطبيعية كافة .

وإذ اعتبر أنه لا يكفي أن نحدد حقوقنا المائية، خلص إلى ضرورة تثبيت هذه الحقوق سيادياً وسياسياً وأن نبادر إلى وضع مخطط شامل يتكامل مع مشروع الليطاني للاستفادة من مياه النهر في إنماء المنطقة .

وأوضح أن هذا المؤتمر يطمح إلى مناقشة هذه الإشكالات بمشاركة ثلاثين باحثاً ومختصاً وممثلي مؤسسات وهيئات رسمية وأهلية، وسيبحث هؤلاء على مدى يومين في أربع جلسات الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لحوض النهر وعلاقته بالأحواض الأخرى، وحقوق لبنان فيه وحاجاته منه للري والشفة والاستخدام المنزلي.

ثم تحدث الدكتور ضاهر فرأى أن الدراسات السابقة التي أجريت حول الحوض تحتاج إلى مراجعة كون معظمها غير دقيق، وشدد على ضرورة الاستفادة من مياه النهر لتعويض النقص المائي في الجنوب، لافتاً إلى أن حاجة لبنان من هذا الحوض كبيرة جداً في حين أن الاستفادة لا تتعدى النصف في المئة. ورأى أن المراجع الدولية التي حددت حقوق لبنان من الحاصباني لم تطبق وإن كانت أقل من حصة لبنان الحقيقية.

وخصصت الجلسة الأولى للحديث عن واقع المياه الجارية وأحواض المياه العابرة للحدود الدولية، وترأس هذه الجلسة رئيس لجنة الإعلام النيابية سعادة النائب د. حسين الحاج حسن، فتحدث عن ثلاثة أبعاد رئيسية تجب مراعاتها عند الحديث عن نهر الوزاني، "أولاً، البعد الجيوسياسي في المنطقة والمتمثل بوجود ثلاث دول عربية ووجود احتلال في دولة منها، والبعد الثاني هو البعد البيئي مع تراجع المتساقطات وتوجه المنطقة إلى التصحر، والشق الآخر في البعد البيئي وهو الأخطر، هو التلوث والذي بدأ يطل برأسه على هذا النهر، صحيح أنه ليس بمستوى التلوث في الليطاني ولكن إذا أكملنا في النمط نفسه سنصل إلى هذه الدرجة العالية من التلوث، والبعد الثالث هو البعد الاقتصادي المرتبط بالنمو السكاني وإقامة المنتزهات على الحوض".

وقدم الباحث في مجال المياه الجوفية د. مصطفى مروة الورقة الأولى، وعالجت هذه الورقة العلاقة بين الأحواض السطحية والجوفية في القسم الجنوبي من لبنان في ضوء الخصائص الجيولوجية، وقدم مروة شرحاً وافياً عن تضاريس وجغرافية هذه المنطقة والفتوالق الموجودة في باطن الأرض وتأثير ذلك على حركة المياه وانسيابها.

ثم قدم أستاذ علوم المياه في معهد الهندسة العالي في بيروت المهندس سليم كتفاغو الورقة الثانية وتحدث فيها عن الخصائص الجيولوجية لحوض الحاصباني/الوزاني، وأكد أنه حوض مهم جداً كونه يمتد على محافظتين وثلاثة أقاليم ويشمل 60 بلدة. لكنه أشار إلى أن الجغرافية المحيطة بالنهر صعبة وفيها منحنيات كثيرة تعطل الاستفادة الكاملة بالزراعة.

وتحدث عن ضرورة ترافق تطوير الحوض مع تطوير البنى التحتية والخدمات الأخرى، داعياً إلى تشكيل لجنة خاصة تتابع الموضوع.

أما الورقة الثالثة فقدمها رئيس المركز الإقليمي للمياه والبيئة د. وجدي نجم وشرح فيها الخصائص الجيوفيزيائية للأحواض المشتركة في جنوب لبنان الشرقي. وتحدث عن الكميات الكبيرة المهدورة من المياه التي تذهب إلى الدول المجاورة، مشيراً إلى أن "إسرائيل" تستفيد من 123 مليون متر مكعب، وكشف عن وجود مئات الملايين من الأمتار المكعبة المهدورة التي لا يتحدث عنها أحد.

وقدم الورقة الرابعة الخبير في قضايا المياه الأستاذ في الجامعة اللبنانية د. أحمد الحاج، وبحث هذه الورقة الإدارة المتكاملة للحوض في ضوء خصائصه الطبيعية وظروف المنطقة، وعرض الحاج مقارنة بسيطة بين حوض الليطاني وحوض الوزاني، وخصائص كل منهما الجغرافية وكمية المتساقطات على كل منهما ومسار كل نهر وارتفاع منبعه، مبيناً أن مياه الحاصباني هي نظيفة جداً وصالحة للشرب. وكشف أن كمية المياه المستفاد منها بمياه الشفة في هذه المنطقة هي أقل بعشر مرات من الحق المتوجب لكل فرد.

وتحدث عن المنشآت الإسرائيلية العدوانية على النهر التي تضخ المياه إلى داخل الأراضي المحتلة.

وأختتمت الجلسة الأولى بنقاش مفتوح، فأشاد العميد أمين حطيط بما كشفه المحاضرون عن الأحواض الجوفية الإضافية، مشيراً إلى أنه الآن اتضح لديه لماذا كان العدو الإسرائيلي يريد تغيير الحدود في بلدة رميش لأنه يوجد تحتها حوض مياه كبير. ولفت إلى أن العدو يريد كامل مياه الوزاني لتبريد بحيرة طبريا.

وخلص إلى أنه يمكن أن يكون لنا بعض الحق المهدور لكن من دون القوة لا يمكن أن نأخذ شيئاً.

بدوره، دعا الدكتور ناصر نصر الله للتنسيق والتعاون بين المؤسسات المائية وتلك التي تعنى بالشأن المائي والاستفادة من الدراسات والجهود التي تبذلها كل مؤسسة.

الدكتور حيّان حيدر الذي أثنى على المؤتمر والمعلومات التقنية التي قدمها المحاضرون، دعا إلى مواجهة الأطماع الإسرائيلية في مياها وأرضنا، مشددًا على ضرورة إنكار أي حق للكيان الإسرائيلي بالوجود في منطقتنا. وقال: "لا أريد من هذا المؤتمر أن ينحو منحى المؤتمرات الدولية التي تطبع الوضع القائم تحت ستار أننا نناقش تقنيًا". وأعرب حيدر عن خشيته من تأخر المشاريع المقترحة لنهر الوزاني، كما تأخر مشروع الليطاني لحوالي نصف قرن.

الدكتور محمد السيد قاسم علق على الأوراق التي قدمت والتي كشفت أن هناك هدرًا كبيرًا بالمياه، داعيًا إلى إنشاء المشاريع والآليات الممكن تنفيذها للحفاظ على المتساقطات والمياه الذائبة ومياه النهر .

وترأس الجلسة الثانية معالي وزير الاقتصاد والتجارة د. منصور بطيش، وخصصت للحديث عن الاستعمالات التاريخية لمياه نهر الحاصباني / الوزاني وحاجات لبنان منه، وقد أعرب بطيش عن أسفه كون لبنان لا يستفيد من ثروته المائية وخصوصًا الوزاني لأسباب متعددة، وقال: "لبنان لا يستفيد من كل الحقوق التي كرستها القوانين المرعية الإجراء بحيث يستخدم 7 ملايين متر مكعب، بينما وفقًا لمشروع جونسون الأميركي فإن حصة لبنان هي 35 مليون متر مكعب". وسلط الضوء على الأطماع الإسرائيلية في مياها، مشددًا على ضرورة مواجهة تهديدات العدو ورغباته التوسعية وأطماعه باستخدام مياها".

وإذ خلص إلى أن الاقتصاد في المياه يفعل دور المياه في الاقتصاد، شدد على مواجهة التلوث ومعالجة أسبابه".

وقدّم المهندس بسام جابر الورقة الأولى، فتحدث عن استعمالات لبنان التاريخية لمياه الحاصباني / الوزاني، وشرح خصائصه الطبيعية والجغرافية وحاجة الدولة المّلحة لمياه الشفة في هذه المنطقة. كما تحدث عن الاعتداءات الإسرائيلية على النهر والتي ارتكزت فيها على مرويّات تاريخية. واستعرض عددًا من الاتفاقيات الدولية التي لحظت حصة لبنان وحصص الدول المجاورة، والسدود المقترحة لتأمين حاجات المواطنين.

أما الورقة الثانية التي كان من المقرر أن يقدمها المهندس محمد الخنسا فقد حاضرت الدكتورة ماجدة مشيك وخصصت ورقتها للحديث عن حاجات لبنان لمياه الري في منطقة حوض النهر. واستعرضت المشاكل الأساسية الموجودة على الحوض، ومنها: الفوضى الإدارية لإدارة مياه

الري بحيث يأخذ بعض المزارعين أكثر من حقوقهم، الأقنية غير صالحة لنقل المياه وفيها هدر كبير، تلوث المياه بالمخلفات الصادرة عن معاصر الزيتون ومجاري الصرف الصحي.

ثم قدّم الدكتور وسيم ضاهر الورقة الثالثة، وركّز فيها على حاجة لبنان لمياه الشفة في ضوء المشاريع القائمة والمخطط لها في منطقة الحوض وسائر الجنوب، داعياً للاستفادة القصوى من مياه الوزاني والتخفيف قدر الإمكان من استعمال الأنهار الداخلية. وإذا اعتبر أن الآبار الارتوازية ليست الوسيلة المثلى للري، دعا للحفاظ على هذه الآبار خصوصاً في المناطق الحدودية التي يمكن أن يسرقها العدو.

وكشف أن كميات المياه التي يستفيد منها لبنان من النهر هي أقل بكثير من قدرة لبنان على السحب. وأكد أنه في كل مكان يمكن الاستفادة من نقطة مياه سنستفيد وسننشئ المحطات اللازمة والمناقصات مفتوحة أمام الجميع وهي تحتاج إلى دعم الدولة. وقال لدينا خطط لسحب 80 مليون متر مكعب.

وقدّمت الدكتورة ليلى غانم ورقة الدكتور ريكاردو بتريللا فتحدثت عن دور نهر الأردن وروافده في التنمية المستدامة والمتكافئة في المنطقة، واستعرضت ما تقوم به بعض المنتديات العربية للمياه في مواجهة "إسرائيل" وكشف مخططاتها ومؤامراتها لسرقة المياه اللبنانية.

وتحدثت عن المؤتمرات الدولية والعالمية التي ركزت على حق الشعوب بالحصول على المياه وانتقدت تحويل المياه إلى بازارات البيع والشراء بينما هي حق مكتسب لكل إنسان. وأشارت إلى وجود تواطؤ دولي يرفع الأطماع الإسرائيلية في المياه والأرض.

ثم اختتمت الجلسة بنقاش مفتوح، فشدد الدكتور يوسف حمزة على أن الأمن والتطور الذي ينعم به الجنوب هو بفضل المقاومة، وانتقد المشاركون التقصير الرسمي وغير الرسمي الذي يؤدي إلى تلوث المياه وهدرها، وتساءلوا عن خطط الدولة للاستفادة من المياه السطحية والجوفية والآليات التي ستعتمد لإيصال المياه إلى كل بيت، مشددين على ضرورة إزالة التلوث قبل الحديث عن مشاريع الري وغيرها.

وترأس الجلسة الثالثة عضو كتلة التنمية والتحرير سعادة النائب محمد خواجه، وخصصت لمناقشة حقوق لبنان في مياه الحاصباني / الوزاني بناء على الاتفاقيات الدولية، فاعتبر خواجه أن الجزء الأساسي من معركتنا مع العدو هي معركة المياه، وقدّم موجزًا تاريخيًا عن الحركة الصهيونية وأطماعها بالمياه العربية واعتبارها أن المياه هي بمثابة الدم في العروق. ورأى في المقابل أن لبنان لم يحافظ على هذه الثروة الوطنية المهمة ولم يقدّم الخطوات المطلوبة منه لحسن استثمارها.

وقدمت الورقة الأولى د. نيلوفر باغاوات أستاذة القانون الدستوري المقارن في جامعة مومباي/ الهند، فتحدثت عن مشكلة المياه في لبنان ومحيطه ومطامع "إسرائيل" ومشاريعها في المنطقة، واعتبرت أن مقولة شعب الله المختار هي بدعة، كما "إسرائيل" هي بدعة. وقالت إن "إسرائيل" أنشأت في المنطقة كمحرك لأغراض استخباراتية هدفها التجسس على دول وشعوب آسيا وأفريقيا. ورأت أن الحروب التي خاضتها "إسرائيل" في المنطقة كانت حروبًا على المياه، وهي احتلت لبنان بهدف السيطرة على الليطاني والوزاني والحاصباني وجميع مصادر المياه في هذا البلد.

ورأت باغاوات أنه لا بد من فكفكة "إسرائيل" وعودة السكان الفلسطينيين إلى أرضهم. وأشادت بالنجاحات التي حققها حزب الله في مواجهة "إسرائيل".

ثم قدّم الورقة الثانية أستاذ القانون الدولي في الجامعات الأردنية د. محمد علوان، فتحدث عن الجوانب القانونية التي تحكم الانتفاع بنهر الأردن، وأشار إلى وجود عدد كبير من الاتفاقيات الدولية التي تنظم استخدام المياه في هذا النهر. وتحدث عن السدود المقامة عليه، والتي أعطت الأردن أقل من حقوقه المشروعة لصالح "إسرائيل" التي تعتبر أن لها الحق في استخدام مياه الأردن بالوقت والكيفية التي تحلو لها.

الورقة الثالثة قدّمتها رئيس لجنة الموارد المائية في نقابة المهندسين السوريين د. عرسان علي عرسان، وتحدث فيها عن اعتداءات العدو على الحقوق المائية السطحية والجوفية لدول الجوار أي سوريا والأردن ولبنان، وتطرق إلى الواقع المائي العربي، فرأى أن المياه المتوفرة حاليًا لا تلبى نصف حاجات الدول العربية، علمًا أن معظم المتوفر من هذه المصادر المائية ينبع من

أراضي غير عربية. وتحدث عن المشاكل والصعوبات التي واجهتها الدولة السورية للحفاظ على السدود الموجودة، وقال إن العدو لم يكتف بسرقة المياه السورية وإنما حاول تخريب السدود.

وقدم الورقة الرابعة نائب مدير عام المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق د. محمد طي، الذي رأى أن القانون الدولي يحاول المزاوجة بين السيادة وبين الحاجات للدول المتجاورة، يعني أن تقييم الدولة السدود التي تحتاجها لكن دون الإضرار بالدولة الأخرى. وهو بخلاف ما تقوم به "إسرائيل" التي تضرب كل القوانين بعرض الحائط، وتحول المياه الفائضة خارج حوض الأردن إلى مجاريها الخاصة.

واكد أنه إلى جانب حقوق لبنان في الملاحة والصيد في المجاري الشمالية حتى بحيرة طبريا ضمناً، فإن له الحق ليس فقط بالـ 35 مليون م³ من مياه الحاصباني / الوزاني التي قدرت على أساس ري 35 ألف دونم وإنما حسب اتفاقيتي 1920 و1926، بكل ما يحتاجه بعد استصلاح كل ما يمكن استصلاحه من أراضي في حوض الحاصباني / الوزاني.

وأضاف "أما مياه الشفة التي يحتاجها اللبنانيون فلا تخضع لأي محاصصة، لأن الحاجات الحيوية تحظى بالأولوية على غيرها من الحاجات. وللبنان حق في الحوض المشترك مع فلسطين وسوريا.

واختتم اليوم الأول بنقاش مفتوح، على أن يستكمل المؤتمر نهار غد الخميس بعقد جلستين على طاولة نقاش مستديرة في قاعة بلدية الخيام في الجنوب.

استأنف مؤتمر نهر الحاصباني/الوزاني "الحاجات والحقوق في ضوء متطلبات التنمية والاتفاقيات الدولية"، أعماله لليوم الثاني على التوالي، وعقدت طاولة نقاش مستديرة على فترتين تحت عنوان: "النتائج والخلاصات والمشاريع المستقبلية"، في قاعة بلدية الخيام. ترأس الجلسة مدير عام المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق د. عبد الحليم فضل الله، وشارك في الفترة الأولى عضو كتلة الوفاء للمقاومة سعادة النائب علي فياض، عضو كتلة التنمية والتحرير سعادة النائب قاسم هاشم، رئيس مجلس الجنوب د. قبلان قبلان، رئيس جمعية عبد العال للتنمية المستدامة د. ناصر نصر الله، المهندس رمزي رمضان من مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، د. إبراهيم شحرور من مجلس الإنماء والإعمار ود. حسين العزي من المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

النائب فياض تحدث عن استصلاح عشرة آلاف دونم في منطقة الوزاني، واستعرض الجهود التي قام بها لمواجهة مشكلة عدم التصريف للإنتاج الزراعي على الرغم من الجودة العالية والتي تستوفي المعايير الدولية. وأشار إلى أنه يتم ري هذه الأراضي عبر الآبار الارتوازية ويكاد يكون استخدام المياه من النهر شبه معدوماً، مشدداً على ضرورة توفير عمليات الري من الأنهر مباشرة وفي حال تعذر ذلك يمكن اللجوء إلى الآبار.

وأكد ضرورة الخروج من هذا المؤتمر بورقة تتضمن رؤية نهائية نحدد على أساسها ماذا نريد، ثم نحولها إلى الجهات المعنية لمتابعتها على المستوى التنفيذي، ويجب أن تنفذ خلال خمس سنوات.

وإذ أشار إلى أن منطقة الوزاني – الحاصباني تعاني من مشكلة مياه الشفة بشكل حاد، شدد على ضرورة تحديد حصة لبنان من المياه بدقة دون التفريط بأي قطرة ماء، معتبراً أن هذا الأمر يحتاج إلى قرار وطني جامع. ودعا إلى الاستفادة من المياه الجوفية المجاورة لفلسطين المحتلة حتى لا تذهب إلى العدو.

النائب هاشم قال: "إذا كان الصراع مع العدو وجودياً فهو يشمل كل جوانب الحياة"، معتبراً أن الحفاظ على المياه هو واجب وطني وقومي، يجب أن يتبعه تأمين الآليات التي تتيح الاستفادة منها بأعلى درجة ممكنة.

وإذ أشار إلى أن الأطماع الصهيونية بالمياه والأراضي اللبنانية هي أطماع تاريخية تعود إلى ما قبل قيام هذا الكيان، أكد إن استمرار احتلال المناطق الجنوبية في مزارع شبعا وغيرها ينطلق من الأهمية المائية الاستراتيجية لهذه الأراضي، مشدداً على التمسك بخيار المقاومة لاستعادة أرضنا وحفظاً لحقوقنا ومن أجل ازدهار لبنان وإنمائه.

قبلان قبلان الذي رأى أن الحروب المقبلة ستكون حروباً على المياه، رفض الاعتراف بأي حصة للعدو في الحوض المشترك مع فلسطين المحتلة، وقال: "لا توجد معايير موحدة في توزيع حصص المياه على الدول المتشاطئة، وإنما تخضع أحياناً لاتفاقيات ثنائية أو لمنطق القوة"، مستعرضاً العديد من النماذج الدولية في تركيا وأثيوبيا ومصر.

وأكد قبلان أنه يجب أن تكون لنا الإرادة لتنفيذ المشاريع التي تؤمن لنا حقوقنا من مياه الوزاني معتمدين كما فعلنا في العام 2002 على قوة الموقف التي مثلها الرئيس نبيه بري وقوة المقاومة.

د. ناصر نصر الله شدد على ضرورة أن يكون لدينا دراسات علمية صحيحة وموحدة برعاية الدولة اللبنانية ومتابعتها. ودعا إلى وضع دراسات عن حجم الخسائر التي تعرض لها لبنان طيلة الستين السنة الماضية جزاء الاحتلال الإسرائيلي، وتقديمها أمام المحافل المختصة لاستعادة ما تم نهبه من الشعب اللبناني.

إبراهيم شحور الذي رأى أنه لا بد للبنان من بداية الإنتاج لمعالجة أزمتته المالية، تساءل لماذا لا تعقد الحكومة جلسات دورية لمعالجة القضايا الحيوية التي تهم البلد، مثل قضايا الأنهر والسدود وغيرها بينما نرى أن المركز الاستشاري يهتم بهذه المواضيع ويعقد لأجلها المؤتمرات. ودعا شحور للمحافظة على الأراضي الزراعية الموجودة واستصلاح ما يمكن استصلاحه.

الدكتور رمزي رمضان تحدث عن آلية عمل مؤسسة لبنان الجنوبي للاستفادة من المياه السطحية، وكيفية تغذية القرى الواقعة في منطقة الحوض. وقدّم عرضاً عن المنشآت التي تديرها المؤسسة وعمليات الصيانة التي تتابعها خصوصاً أن بعض هذه المضخات أصبح قديماً وتعرض للاهتراء، مؤكداً أن المؤسسة تبذل كل جهد ممكن لمواصلة تأمين المياه للمواطنين، رغم التحديات التي تواجهها.

وقال إن المؤسسة تعمل على توسعة وزيادة فعالية محطات التكرير والضخ الموجودة، وهي تقوم باتصالات مع الجهات المالكة للأراضي المستهدفة.

حسين العزي دعا الدولة اللبنانية إلى العمل بتجاهل تام للعدو الإسرائيلي من خلال تطبيق اتفاقية نيويورك التي هي أفضل الموجود حالياً، وعندما لا تلبى هذه الاتفاقية احتياجاتنا يتم تجاوزها.

واختتم الفترة الأولى د. عبد الحليم فضل الله فليخص ما عرضه المشاركون، وأكد أنه لدينا اليوم ما يكفي من القوة السياسية والعسكرية لتحصيل حقوقنا.

وشارك في الفترة الثانية، المهندس قاسم حسن من مؤسسة جمعية جهاد البناء، والمهندس

حسن الجعجع من الجمعية العربية لحماية الطبيعة والشبكة العربية للسيادة.

المهندس قاسم حسن دعا الجميع خصوصاً السلطات المحلية إلى القيام بمسؤولياتها تجاه النهر حتى لا يصيب الحاصباني/ الوزاني ما أصاب الليطاني من التلوث، معتبراً أن القاء اللوم على الدولة لا يحل المشكلة، كما دعا إلى تحديث شبكات الري المهترئة وتطوير الزراعات الموجودة وإدخال الزراعات الحديثة.

المهندس حسن الجعجع دعا إلى الاستفادة من كل نقاط القوة الموجودة لدينا سواءً بالداخل أو الخارج وبكل أشكالها المختلفة لتحقيق أهدافنا، وقال "جميعنا نسير في مركب واحد فلا يمكن لشخص أو شركة القيام بخطوات تؤذي الآخرين". ودعا إلى إنشاء محطة تجارب علمية في هذه المنطقة التي لا تزال تتمتع بأجواء إيجابية ولم يتمكن منها التلوث بعد، مشدداً على ضرورة المحافظة على المقدرات الموجودة بين أيدينا والاستفادة منها في شتى المجالات الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية.

ثم جرى نقاش مفتوح، فأثار عضو بلدية الخيام المحامي خليل إدريس مشكلة "تدمير الملكيات الزراعية"، وأكد على ضرورة أن يكون هناك رؤية قانونية لمواجهة من يعتدي على الطبيعة أيّاً كان.

من جهته، طالب نائب مدير عام المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق د. محمد طي باستصلاح ما يمكن استصلاحه من الأراضي، وأخذ "حقوقنا كاملة من المياه سواءً من الحوض أو عن طريق حفر الآبار في القرى المجاورة لفلسطين المحتلة حتى لا يسرقها العدو".

بدوره، دعا د. يوسف حمزة رؤساء البلديات في المنطقة للقيام بالخطوات التي تشجع السياحة فيها وتعرف الزائرين على معالمها وأحيائها، وطالب الدولة بإعطاء البلديات حقوقها من الضرائب لتقوم بعمليات التنمية اللازمة، مشدداً على أولوية مواجهة التلوث وتنمية المنطقة.

واختتم المؤتمر بكلمتين موجزتين للدكتور عبد الحليم فضل الله الذي أشار إلى أن هناك ترابط بين القضية التنموية وقضية الحقوق، مؤكداً أن "حق لبنان أكبر ونستطيع الحصول على حقنا

من دون تفاوض مع العدو وبالاعتماد على الاتفاقيات الموجودة. المطلوب خطة متكاملة زراعية إنمائية".

وأضاف "المطلوب ليس الاستفادة من المياه على مستوى المنطقة حصراً وإنما بالتكامل مع كل الوطن، ليس هناك بدائل للسدود هي أمر حيوي ولا يجوز التخلي عنها".

ورأى أن على مجلس الإنماء والإعمار بالشراكة مع الإدارات المحلية والمجتمع المحلي والمؤسسات غير الرسمية التعاون للنهوض بالمنطقة".

بدوره، شكر الدكتور وسيم ضاهر مركز الدراسات على هذا المؤتمر كما شكر كل الذين شاركوا من لبنان والخارج، ورأى أن المؤتمر أعطى فرصة للاهتمام بهذه المنطقة مجدداً. وأكد على حق لبنان بالمياه، كما أكد الاستمرار بإنشاء المحطات على نهر الحاصباني / الوزاني لتلبية كافة الاحتياجات. مؤكداً حاجة لبنان الكبيرة للمياه.

